باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه قوله والمساواة بابا بابا
مقام المدح هذا البيان يختص بما لا يكون المقصود المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح فربما
يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون
حق المفضل في المعنى وعلى هذا اعرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الاول لعدم اطراده في تركيب ليس
في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا
يتوقف عليه اصل البيان فتامل قوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة لا يخفى
انه لا يتاتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي اه فان قلت هذا سواء الا يختص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على
زيادة التفضيلية سواء كان بترجيح النفي بالزيادة او بوجه اخر قلت نعم لكن يؤول عبارة الشارح
بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يتم التوجيهين السابقين قوله بين احسن ومعموله
باجنبي لم يقل لفصلوا بين العامل ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي
لا يمتنع بل بين افعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيد الا فاعمرو ضارب نص عليه الرضي قوله ولو قدم
قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المص انه فليقدم منه على الكحل حتى
لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى
ما لم يذكر لانه رده الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في المثال
لان الكحل المؤخر لكونه مبتدا مقدم رتبة واجاب عنه بانه يلزم تعقيد ركيك فرجح العمل مع ضعف عليه
ويمكن ان يجعل ما ذكره المص راجعا الى ذكره يعني يلزم رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن
ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المص فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير الملام على فوت المرام قوله
مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة اه هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يقتضي
منه العجب لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه
ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار بانه يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه بانه
لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا
كان تقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كالنفي
منه

منه فلما يلتفت اليه واجيب بان في النفي يضعف المعنى التفضيلي فعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان
معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التغيير لان اصله من كحل عين زيد اه رد على تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود
تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وهنا متغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على
الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف مجرور من وجار العين
لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب
وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخولها على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل
والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يكفي كونه كذلك بحسب الحال والصواب بان يكون مرجع المعنى
الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل الا لزم المفضل والمفضل عليه
لا بد كر لفظ واحد وهناك الا لا انتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل قوله ولو رفع
لفظ العين لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا قوله وتقديره ما رايت
عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره
الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل
لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن
فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف في موضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون
احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل
فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف
في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف
اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الكاف كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف ولان
التناقض مندفع اما ان يجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه واما
بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه
الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة

Copyright © King Saud University